جامعة باتنة 01 – الحاج لخضر
كلية العلوم الإسلامية
قسم الشريعة
مخبر العلوم الإسلامية في الجزائر

مداخلات الملتقى الوطني:

" شهادة المطابقة والإشراف على المنتجات الاستهلاكية "

يوم الاثنين 04 نوفمبر 2024

المداخلة 2: " العلاقة التكاملية لشهادة المطابقة وضمان الجودة (المهام والمعايير) ".

الاسم واللقب: ناصر عابد

الصفة: طالب دكتوراه

الإيميل: nacer81abed@gmail.com

الملخص: إن لشهادة المطابقة وضمان الجودة دورًا هاما في تعزيز ثقة المستهلكين وتحسين سمعة الشركات في السوق العالمية، وبخاصة السوق الإسلامية؛ وذلك من خلال الالتزام بالمواصفات والمعايير الدولية، فبها تستطيع الشركات تقديم منتجات عالية الجودة تلبي تطلعات العملاء والمستهلكين، وتعزز المكانة التجارية للشركات المتنافسة عبر تطبيق معايير صارمة واختبارات دقيقة، تكتسب العلامات التجارية مصداقية أكبر، مما يساهم في زيادة ولاء العملاء وتشجيع الابتكار المستمر، الأمر الذي يضمن للشركات قدرتها على المنافسة في سوق مليء بالتحديات والخيارات المتنوعة.

Summary:

The certificate of conformity and quality assurance play an important role in enhancing consumer trust and improving the reputation of companies in the global market, especially in the Islamic market. This is achieved through adherence to international specifications and standards, allowing companies to offer high-quality products that meet the expectations of customers and consumers. It also enhances the commercial position of

competing companies by applying strict standards and precise testing, which grants brands greater credibility, contributing to increased customer loyalty and encouraging continuous innovation. This ensures that companies can compete in a market filled with challenges and diverse options.

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحابته أجمعين وبعد :

تعتبر شهادة المطابقة من العناصر الأساسية والمحورية في ضمان الجودة النوعية والنموذجية وتعزيز الثقة لدى المستهلكين، فهي تضمن منتجات وخدمات تلتزم بأعلى المعايير والمواصفات المعتمدة، مما يتيح لها القدرة على المنافسة بفعالية في الأسواق المحلية والعالمية، كما أنها تمنح المستخدمين ارتياحا تجاه المنتجات وزيادة إقبال على العلامة التجارية، ومن خلال تطبيق مراقبة الجودة المستمرة، يمكن للشركات التأكد من أن كل منتج يمر عبر عمليات فحص دقيقة تضمن التزامه بالمعايير المطلوبة، مما يعزز من سمعتها في السوق، وفي هذه المداخلة سنستعرض كيف تسهم شهادة المطابقة في تحسين مراقبة الجودة، بالإضافة إلى كيفية اعتماد الجودة وفق المعايير الدولية لتعزيز الثقة ودعم الابتكار في المجال التجاري.

أهمية هذه الورقة:

– بيان مدى أهمية التوافق بين شهادة المطابقة ومعايير الجودة النموذجية والجهات الرقابية.

– تسليط الضوء على التوقعات الخاصة بمستوى التدقيق الشرعي الداخلي الذي تحدده لجان التدقيق و الإدارات العليا ومدى إسهامه في تحقيق الجودة النوعية المرجوة.

– الوقوف على الأهداف المنشودة من وضع شهادة المطابقة كآلية للرقابة على المنتجات الاستهلاكية، وأثرها في تحقيق الجودة النوعية في المنتجات وقياس مدى رضا المستهلكين.

– معرفة معايير الجودة في التدقيق الشرعي، ومتطلبات تحقيقها في الواقع.

مشكلة البحث .

الذي يميز شهادات المطابقة في المنتجات الاستهلاكية، هو طبيعتها القانونية، والمعايير الحاكمة لتنفيذها من خلال اجتياز عقبات التدقيق الداخلي الشرعي بشكل عام، والمعايير الدولية للولوج إلى الأسواق العالمية، وبيان علاقة شهادات المطابقة الخاصة بالمنتجات الاستهلاكية مع معايير ومقاييس ضمان الجودة النوعية، الآخذ في التوسع، والذي صار شرطا في كثير من الدول لتمكين المنتجات الأجنبية من دخول أسواقها المحلية.

أولا: تعريف شهادة المطابقة وضمان الجودة وبيان أهميتهما.

1– تعريف شهادة المطابقة وبيان أهميتها وخصائصها.

أ – تعريف شهادة المطابقة:

تعريف شهادة المطابقة: هي وثيقة تُمنح من قِبل جهة معترف بها تؤكد أن منتجًا أو خدمة معينة تتوافق مع معايير محددة أو متطلبات قانونية، تُستخدم هذه الشهادات لضمان جودة المنتج وسلامته، وتعتبر ضرورية في العديد من الصناعات مثل الأغذية، والأدوية، والمنتجات الكهربائية.

ب– أهمية شهادة المطابقة

تظهر أهمية شهادة المطابقة في العديد من المجالات من خلال طبيعتها وآثارها على المؤسسات والعملاء والمستهلكين، وما تسعى إليه من تحقيق جودة نوعية في المنتجات، ومنها:

– الطبيعة القانونية لشهادة المطابقة: فالمشرع الجزائري قد أدرج شهادة المطابقة في الفصل السابع المتعلق بالعقوبات وبالتحديد في القسم الأول منه الخاص بالمراقبة.

–حماية المستهلك :تضمن أن المنتجات آمنة وذات جودة عالية، مما يحمي المستهلك من المنتجات الرديئة أو الضارة.

–تعزيز الثقة :تعزز ثقة العملاء في العلامات التجارية والمنتجات، حيث يعرفون أن هذه المنتجات تمت مراجعتها واعتمادها.

–فتح أسواق جديدة :تُعتبر شرطًا للدخول إلى بعض الأسواق، خاصة في التجارة الدولية، حيث تتطلب العديد من الدول شهادات مطابقة.

–تحسين الجودة :تشجع الشركات على اتباع معايير الجودة، مما يؤدي إلى تحسين عمليات الإنتاج والخدمات.

–تقليل المخاطر القانونية :تقلل من مخاطر الدعاوى القضائية والمشاكل القانونية الناتجة عن المنتجات غير المطابقة.

-تيسير التنافس :تساعد الشركات على التميز في السوق من خلال التأكيد على جودة منتجاتها

ج- خصائص شهادة المطابقة :

تتميز شهادة المطابقة بعدة خصائص ونذكر أهمها فيما يلي:

-الإلزامية :إلزامية تنفيذها، وهي تفرض التزامات عديدة ومختلفة، وتصدر عن جهة معترف بها، مما يضمن موثوقيتها. (بعلي، 2006، صفحة 25)

التوافق مع المعايير :تؤكد أن المنتج يلبي المعايير المحددة.

الفترة الزمنية :تتضمن مدة صلاحية، تحتاج لتجديد دوري.

التوثيق: توثيق العمليات والاختبارات التي تم إجراؤها.

المراقبة المستمرة :إجراء مراقبة دورية لضمان الالتزام المستمر، وذلك "كونها آلية من آليات الرقابة البعدية، فالرقابة البعدية تكمن في ممارسة سلطة معاينة" (عزاوي، 2008، صفحة 189)

2 - تعريف ضمان الجودة وبيان أهميتهما.

أ– تعريف ضمان الجودة :

الجودة لغة: ضد الرداءة أي هي اسم مصدره الفعل جاد، وجمعها جودات، وتعني أن يكون الشيء جيدا الانحطاط عن الشكل الصحيح والتام في التصرفات

والجودة في الاصطلاح: ضمان الجودة:"هو عملية فحص وتقييم نظامية منهجية مستقلة وموثقة لغرض الحصول على دليل مرجعي، وتقييمه بموضوعية لتحديد مدى استيفاء المعايير المحددة للمواصفات، ومقارنة ما هو كائن مع ما يجب أن يكون" (الملا، 2019، صفحة 143)

فالجودة هي من آليات العمل الإداري الموجهة تحكمها معايير إجرائية، تضعها المجالس والهيئات المتخصصة، كمجلس الخدمات المالية الإسلامية **IFSB** و (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)، ،وتلتزم بها هيئات الرقابة الشرعية والرقابية عموما، من أجل تحقيق الغايات التي وضعت لها، ولا يتم ذلك إلا بالالتزام والتقيد بالتعليمات والمعايير، خلال تنفيذ الخطوات الإجرائية للعمليات ، للوصول إلى نتائج مطابقة ومرضية وفقا للخطط والأهداف المسطرة.

ورد مصطلح (الجودة) في كتب الفقه في: كتاب البيوع، باب: البيوع المنهي عنها، وباب: خيار العيب، وفي باب: السّلم، عند الكلام على حكم اشتراط جودة المسْلَمِ فيه. وفي باب: الحوالة، وعند الكلام على أحكام اشتراط التساوي بين الدينين في الجودة، وتطلق أيضا ويراد بها: الريادة والامتياز في عمل الأشياء، من خلال السبق في الاستجابة لمتطلبات العميل مع الضبط والإتقان في العمل.

ب – **أهمية ضمان الجود النوعية**

إن أهمية ضمان الجود النوعية في المنتجات الاستهلاكية تكمن في موافقتها للمعايير، والتي يعتبر موافقتها للشريعة من أهم تلك المعايير وفي هذا يقول الأستاذ عصام العنزي: "أسباب ودوافع الاهتمام بتطوير الجودة الشرعية، ومن بينها أنه متطلب شرعي ، كما ورد في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، إلى جانب نقص الكوادر المؤهلة لإدارة العمل المالي الإسلامي، لأن الجودة الشرعية في الوقت نفسه عبارة عن تطبيق لمبدأ الوقاية خير من العلاج، وهو العمل الذي يجعل عدد الأخطاء عند الحد الأدنى" (العنزي، 2008)

ثانيا: أهداف ومهام شهادات المطابقة وضمان الجود النوعية

تظهر الأهداف من خلال ما تنشد الشركات والمؤسسات الوصول إليه من جملة أهداف يتحقق من خلالها رضا عام وتصنيف مرموق، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ- تأكيد المؤسسات والشركات على فاعلية نظام إدارة ضمان جودة في الخدمات والمنتجات، للحؤول دون تضييع أهداف وغايات الشركات التي تتمثل في تحقيق رضا المستهلك الذي يحقق أفضل الأرباح، وذلك بوضع برامج تضمن التحقق من فاعلية نظام التدقيق والرقابة، والذي تعتبر شهادة المطابقة جزءا منه، مع المتابعة الدائمة والتطوير والتحديث المستمر.

ب- الاستعانة بالعملاء للتأكد من فاعلية نظام التدقيق الشرعي لضمان الجودة، من خلال رصد قوة الإقبال وضعفها على المنتج أو الخدمة المدققة، وفق المطلوب شرعا.

ج- السعي إلى الحصول على تصنيف عالي وتنافسي من الجهات الرقابية المحلية أو الدولية.

كما أن الهدف من إنشاء نظام لضمان الجودة الشرعية يمكن إجماله في مجموعة من النقاط بالآتي:

– الامتثال الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية المركزية، وأمانة الهيئة الشرعية، وفي كثير من الأحيان يكون هنالك تداخلا بشكل كبير في المهام والمسؤوليات (الشريف، واقع و مستقبل التدقيق الشرعي في المملكة الأردنية الهاشمية، 2018).

– متابعة التعليمات والإرشادات والتقارير الصادرة عن دائرة التدقيق الشرعي الداخلي والتأكد من تطبيقها، والحرص على تحديثها بحسب المستجدات.

–حماية المؤسسات والشركات الإسلامية العاملة في مجال المنتجات الاستهلاكية من الوقوع في الأخطاء.

–تقديم خدمات في مستوى تطلعات المستهلكين والشركات خاصة التي تعنى بالمنتجات الحلال، برفع مستوى الثقة في التوجه نحو ضمان الجودة. (العطيوي، 2015)

–المحافظة على سمعة الشركات الإسلامية وتجنيبها المخالفات الصادرة من الهيئات الرقابية.

كما تتجلى أهداف الجودة النوعية من خلال تحديد الأهداف العامة لضمان الجودة، للوصول إلى إرضاء العملاء بأهداف أساسية، وذلك بـ:

–تقديم أفضل نوعية تنافسية.

– الإنجاز في أسرع وقت .

–تطبيق أفضل أداء وأقل جهدا.

– الإنجاز بأقل كلفة.

–الحصول على أكثر ربحية ممكنة.

-الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف لضمان الجودة ، وذلك بملائمة المنتج أو الخدمة للاستخدام وتطابقها مع الاحتياجات والمواصفات التي تتوقعها الجهات المستفيدة، وديمومة هذا العمل بما يحقق ضمان الجودة، لتفادي تدني مستوى فاعلية نظام الضبط عن المستوى الذي تحدده المعايير التي تضعها الإدارة العليا والهيئة الرقابية الشرعية من خلال إجراءات التدقيق الشرعي، وذلك من خلال ما يلي :

- تصور وتوقع المشاكل وفهمها، والتعرف عليها والعمل على اكتشافها .
- تحديد مصدر المعلومات ذات العلاقة بتحقيق الجودة .
- التأكد من حدوث التحسين المستمر في أداء الجودة.
- التعرف على مدى التأثير المتوقع والمخطط له عبر المراقبة والتدقيق.
- التركيز على المؤشرات المتحققة للهدف .
- تبسيط إجراءات العمل.
- تقديم أداة مهنية للتحقق من فاعلية النظام، بدعم من الإدارة العليا في اتخاذ القرارات.

ثالثا: مهام شهادات المطابقة وضمان الجود النوعية

أ- مهام شهادة المطابقة:

شهادة المطابقة تؤدي عدة مهام أساسية وتتفق مع إجراءات ضمان الجودة التي تعتمدها عديد المنظمات والهيئات نذكر منها:

تأكيد الجودة : حيث تُثبت أن المنتج أو الخدمة تلبي المعايير والمواصفات المطلوبة.

حماية المستهلك :فهي تضمن سلامة المنتجات وملاءمتها للاستخدام، مما يحمي المستهلكين من المخاطر.

دعم التنافسية :تعزز مكانة الشركات في السوق، حيث تظهر تميزها وكفاءتها والتزامها بالجودة والمعايير.

تسهيل التجارة :تُعتبر شرطًا أساسيًا للدخول إلى الأسواق العالمية والمحلية، مما يسهل عمليات التصدير والاستيراد.

إجراءات المراقبة :تتيح للجهات المانحة القيام بمراقبة دورية لضمان الالتزام المستمر بمعايير الجودة.

تحسين العمليات :تشجع الشركات على تطوير وتحسين عملياتها الإنتاجية لتلبية المعايير.

ب– مهام ضمان الجودة

تتمثل مهام ضمان الجودة الشرعية النموذجية من خلال مجموعة من التدابير التي يجب اتخاذها لضمان نتائج أفضل ومن تلك التدابير:

–تطوير طرق تحليل تقديم الخدمات والمنتجات وفق آلية تضمن موافقتها مع النتائج والمواصفات المطلوبة

–تدقيق سجلات مراقبة ضمان الجودة، ومهام أقسام الإدارات المعنية، بما يؤكد التزامها بالمعايير المطلوبة.

–السعي إلى إصلاح الأخطاء المكتشفة، وتقديم الحلول والمقترحات للمشكلات غير العادية

–تطوير وتحديث مقاييس الجودة، وتقييم سير عملية تقدمي المنتجات والخدمات بشكل مستمر. (الملا، 2019).

– تطوير التقنيات التي تعمل على تحليل العينات والبيانات المتوفرة.

-اختيار سبل توفير الوقت والمال، من دون أن يكون ذلك على حساب ضمان الجودة.

-فحص المنتجات والخدمات، واكتشاف الأخطاء، وتحديد الأسباب.

- تطوير أساليب تصحيحية ووقائية فعالة .

-التعاون مع المستهلكين أو العملاء والهيئات التنظيمية في عملية التدقيق والاستماع إلى شكاويهم.

رابعا: معايير شهادة المطابقة وضمان الجودة .

1- معايير شهادة المطابقة

تختلف معايير شهادة المطابقة حسب الصناعة والمنتج، ولكن هناك بعض العناصر الأساسية التي غالبًا ما تُعتبر عند منح الشهادة، منها:

أ- معايير الجودة :يجب أن تتوافق المنتجات مع المعايير المعتمدة في مجالات الجودة، مثل.ISO 9001

ب- المتطلبات القانونية :الالتزام باللوائح والقوانين المحلية والدولية المتعلقة بالسلامة والبيئة.

ج- اختبارات الأداء :إجراء اختبارات محددة لتقييم أداء المنتج، مثل المعايير الفنية أو التشغيلية.

د- السلامة :التأكد من أن المنتج لا يشكل خطرًا على المستهلك أو البيئة.

هـ- التحليل الكيميائي :في حالة المنتجات الغذائية أو الكيميائية، يتم اختبار المكونات والتأكد من مطابقتها للمواصفات.

و- المراقبة والتدقيق :الالتزام بعمليات المراقبة الداخلية والتدقيق الدوري لضمان الاستمرارية في الالتزام بالمعايير.

2-معايير الجودة النوعية:

تتضمن معايير الجودة في التدقيق، حُزما من الإجراءات والمتطلبات تكون بمثابة قواعد مرجعية، ومنطلقات لعمليات تحسين الخدمات والمنتجات، والتقييم المتواصل والمستمر للوصول إلى الغايات المنشودة، ومن أهم تلك المعايير :

أ- المعايير الأخلاقية : وفيما يتعلق بالمعايير الأخلاقية؛ فالمؤسسات تتخذ من مواثيق هيئة المحاسبة والمراجعة(**AAOIFI**) صدر بتاريخ 22 جوان 1998،وساري المفعول بدءا من 10جانفي1999م.

مرجعا للاستناد عليه في خطوات التطوير والتحديث فقد أصدرت الهيئة ميثاقين للأخلاقيات:

- ميثاق أخلاقيات المحاسب والمدقق للمؤسسات المالية الإسلامية، ويؤطر هذا الميثاق ما يتعلق بأخلاقيات العاملين في مجالي المحاسبة والتدقيق، وقواعد هذا الميثاق وأحكامه مستخلصة من أحكام الشريعة الإسلامية، وروعي فيها البعد العقدي وإيمان الموظف للإحساس بالمراقبة الإلهية، وامتثال الأوامر واجتناب النواهي، وكذلك كل ما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب- وضوح الفتوى وفهمها على الوجه الصحيح.

ج- وضع إجراءات تضمن سلامة التنفيذ الشرعي والفني.

د – وضع الأدلة الإجرائية لكل منتج.

هـ– تعزيز الثقة بين الهيئة الشرعية والإدارة التنفيذية والجمهور.

4 – التركيز على المعايير الأخلاقية في المؤسسات المالية الإسلامية.

خامسا: متطلبات تحقيق الجودة النوعية

أ– الإشراف والمسؤولية:

إن التدقيق الشرعي الداخلي يرتبط ارتباطا وثيقا بكل من هيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وهذا الأخير هو المسؤول بشكل شامل عن إطار حوكمة الرقابة الشرعية كما هو المعمول به في كل دول العالم، وهو ذات الأمر الذي تنص عليه أغلب المعايير؛ من خلال وضع الخطط المناسبة للوفاء بالمسؤوليات وإقرار الإجراءات المتعلقة بتطبيق الحوكمة الشرعية والتي منها سياسات وإجراءات عمل إدارة التدقيق الداخلي.

كما أن لإدارة الرقابة الشرعية الداخلية مسؤولية الإشراف على متابعة قرارات الهيئات من خلال المتابعة الدورية ورصد المخالفات والملاحظات، وتقديم التقارير إلى مجلس الإدارة وتقديم التقارير إلى الهيئة الشرعية، والمدقق الشرعي الخارجي والهيئة الشرعية ومجلس الإدارة يعتمدون في الأصل على تقارير المدقق الشرعي الداخلي مما يضع على كاهله مسئولية كبيرة. (الشريف، الشهادات المعنية في التدقيق الشرعي الواقع و الطموح، 2017)

ت – الاستقلالية:

إعطاء إدارة التدقيق الشرعي مساحات واسعة للاطلاع على جميع تعاملات المؤسسة دون عوائق وعراقيل حتى يتحقق المطلوب من العملية والوصول إلى درجة عالية من الرضا، و ألا يقيدَ عمل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية بنطاق محدود، وتمكينها من الاطلاع على كافة التقارير والوثائق والعقود والمستندات بما يعزز شمولية التدقيق والمسؤولية أمام مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية.

وعلى المراقب الشرعي الداخلي التزام الاستقلالية في عمله مع تجنب التحيز والحياد في إبداء الرأي ولهذا المعيار جوانب أخرى أساسية.:

- الاستقلال المادي: أي عدم وجود مصالح مادية للمدقق في المؤسسة التي يدقق عليها كأن يكون شريك أو له عالقة تعاقدية مع الشركة
- الاستقلال ذاتي (ذهني): أي عدم وجود ضغوط على المدقق الداخلي من الأطراف التي يدقق أعمالها ومن أهم هذه الضغوط: التعيين والعزل والأتعاب (الشاعر، 2015).

ج- الكفاءة والملائمة

يتطلب عمل الرقابة إلى مؤهلات وخبرات ميدانية وحسن سيرة وسمعة حسنة لأعضاء إدارة التدقيق الشرعي فلا بد من وجود تكوين في الشريعة الإسلامية في تخصصات ذات صلة كالفقه وبخاصة المعاملات، مع وعي بالأطر القانونية والرقابية لمهام المدققين، واستيعاب الجوانب الاقتصادية والفنية والمنتجات الإسلامية التي تقدمها المؤسسة.

د- أهلية العنصر البشري:

فالعنصر البشري أهم حلقة في سلسلة ضمان الجودة النوعية بحيث ينبغي أن يتمتع بصفات شخصية تؤهله للقيام بالعمل على الوجه المطلوب ومن تلك الصفات:

- الأخلاق حسنة، مخلص ، صادق ، محترم ، أمني ، هادئ ، حكيم.

- متفتح الذهن، سريع البديهية ، قادر على الإقناع ، قوي الملاحظة.
- متفهم ، دبلوماسي، لبق ، لا يستفز ولا يستثار بسرعة، صريح ، واضح .
- مرن قادر على التكيف مع الظروف، وله القدرة على التغلب على الصعاب .
- التأني، سريع البديهة، القدرة على تحديد المشكلات بسرعة دون اللجوء إلى التحليل.
- القدرة على التواصل والعمل مع الآخرين في كل المستويات .
- التنظيم والقدرة على توصيف وصياغة المشكلة بأسلوب منطقي ومنظم.

كما لا يمكن إغفال الصفات المتعلقة بالأهلية يجب أن تتوفر لدى المدقق فيها:

-التأهيل العلمي والعملي الكافي

- الحياد والاستقلالية بعملية الفحص والمراجعة
- بذل العناية الواجبة والمعقولة عند أدائه مهمة التدقيق والمراقبة (نزهت، 2016).

الخاتمة:

تعد شهادة المطابقة وضمان الجودة عناصر أساسية لضمان سلامة المنتجات وموثوقيتها، كم أنهما تساهمان في تعزيز الثقة في المنتجات والخدمات، وتحقق التميز التنافسي للشركات من خلال التزام المؤسسات بالمعايير اللازمة، كما يمكنها تحسين جودة الإنتاج وفتح آفاق جديدة في السوق، ومع ذلك يجب على الشركات أن تكون على دراية بالتحديات المرتبطة بالحصول على الشهادات، وأن تسعى دومًا للإبداع والابتكار من أجل تحسين أدائها والامتثال للمعايير العالمية.

التوصيات:

1. الاستثمار في التدريب :يجب على الشركات توفير تدريب مستمر للموظفين حول معايير الجودة والمطابقة.
2. تطبيق نظم إدارة الجودة :تنفيذ نظم مثل **ISO 9001** لتحسين العمليات والمراقبة.
3. مراجعة دورية :إجراء تقييمات دورية للامتثال للمعايير المطلوبة.
4. تعزيز التواصل :تحسين التواصل مع الهيئات المانحة لتسهيل عملية الحصول على الشهادات.
5. التطوير والابتكار :استكشاف تقنيات جديدة لتحسين جودة المنتجات والعمليات.

بتطبيق هذه التوصيات، يمكن للشركات تعزيز مكانتها في السوق وتحقيق نجاح مستدام.، ورضا العملاء.

قائمة المراجع:

.(6) *مجلة عالم الجودة* .مقال في مجلة عالم الجودة .(22جوان ,2016) .ن .و ,م2016/حزيران-يونيو/22

.(5) *مؤتمر شورى الخامس للتدقيق الشرعي* .أثر التدقيق الشرعي في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية .(2015) .س ,الشاعر

مؤتمر شورى السادس للتدقيق الشرعي .الشهادات المعنية في التدقيق الشرعي الواقع و الطموح .(2017) .م .ع ,الشريف (6).

المؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي التي تنظمها شركة .أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي .(2015) .ب .ف ,العطيوي

.(5) *شورى للاستشارات والتدريب*

بلال محمد الملا. (8-6 أكتوبر, 2019). ضمان الجودة في التدقيق الشرعي. *مؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي* (8)، الصفحات 141-150.

عبد الرحمان عزاوي. (2008). حالة شهادة المطابقة. *مجلة العلوم القانونية والإدارية* (3)، الصفحات 178-194.

عصام العنزي. (13 جانفي, 2008). بحث مقدم لمؤتمر الثامن للمؤسسات المالية الإسلامية. *مجلة عالم الجودة* (08).

عمر مصطفى الشريف. (2018). واقع و مستقبل التدقيق الشرعي في المملكة الأردنية الهاشمية. *مؤتمر شورى السابع للتدقيق الشرعي* (7).

محمد الصغير بعلي. (2006). *مدخل للعلوم القانونية*. الجزائر، الجزائر: دار العلوم.

.(6)*مجلة عالم الجودة* .مقال في مجلة عالم الجودة .(22جوان ,2016) .و ,نزهت